

تموز (يوليو) 2014

عن أسئلة الفيدرالية غير المرئية وتحدياتها في الحل اليمني

ماجد المذحجي¹

تتعرف هذه الورقة على تحديات الفيدرالية كشكل جديد لإدارة اليمن، والنقاشات التي أثرت حول مخاطر اتخاذ هذا القرار على مستقبل البلد من ناحية كونه يأتي في مرحلة صعود الهويات الصغيرة فيه، وارتفاع مطالب سياسية تستند عليها. علاوة على كونها تستشرف فرص الفيدرالية في إعادة صياغة العلاقات المحتقنة بين الشمال والجنوب، وإعادة توزيع الثروة، وتمكين الناس من المشاركة في الحكم. ولماذا ثمة اعتراضات واسعة ضد الخيار الفيدرالي من المثقفين ومن جماعات سياسية مختلفة تقول بوجود مخاطر كثيرة سيؤدي لها هذا التقسيم المقترح بسبب عدم التوافق الكلي عليه.

بعد انطلاق مسار سياسي جديد في اليمن عام 2011، ضمن تداعيات الربيع العربي التي عصفت بدول عدة في المنطقة، طرحت الفيدرالية بقوة كحل سحري لهذا البلد الغارق في مشكلات وتعقيدات عدة. قبل ذلك كانت الفيدرالية شأناً مُحرمًا في أبجديات السياسية اليمنية وتُشكل نظيراً للانفصال الذي هو خطيئة الخطايا في بلد استعاد وحدته منذ عقدين فقط. وبين الموقعين اللذين تموضعت فيهما الفيدرالية مرة كمحل للهجاء وأخرى كمحل للثناء، يبدو أنها لم تُدرس بالمعنى الفعلي، ولم يتم إنشاء مُقاربة نقدية مُتفحصه لها تتعرف على مدى ملائمتها وإمكانية تطبيقها من زوايا فنية، وما العائد من اللجوء لها، ولماذا يُمكن أن تشكل حلاً للتعقيدات الناشئة تبعاً لصعود هويات طائفية وجهوية تشكل تهديداً حقيقياً للروابط الوطنية بين اليمنيين، وهل هي خيار بالأساس ستشكل مُعالجة فعلية لمشكلات تركّز السلطة، وتوزيع الثروة، وإدارة عملية تنموية واسعة ومتوازنة، وتكفل إشراكاً حقيقياً للجمهور في إدارة حياتهم؟

¹ باحث وناشط يمني.

لم تتم الإجابة على هذه الأسئلة حتى الآن ضمن الإنخراط الحثيث الذي يبدو عليه مسار "الفدرلة" الحالي في اليمن. والذي تتولى العمل عليه السلطة الانتقالية بدفع من الرئيس عبدربه منصور هادي، كمن يُريد بالفيدرالية أن تكونه إرثه الشخصي في حكم البلد، كيفما كانت نتائجها على الأرض لاحقاً.

تأتي هذه الفيدرالية المُقترحة ضمن صيغته تقسيم لليمن إلى ستة أقاليم هي: ازال، سبأ، الجند، تهامة، عدن، وحضرموت. وذلك وفق ما تم إقراره عقب مؤتمر الحوار الوطنيⁱ، بعد مخاض طويل من الجدل السياسي بين عدد من القوى أُسقط فيه خيار الاقليمين - شمالي وجنوبي ضمن الحدود السابقة للدولتين قبل عام 1990- الذي كان يتبناه الحزب الاشتراكي اليمني وحركة أنصار الله الزيدية "الحوثيين"ⁱⁱ، وفصائل حراكية جنوبية غير ممثلة بالمؤتمر يقودها رئيس اليمن الجنوبي الأسبق علي ناصر محمد وآخرينⁱⁱⁱ.

قاد الرئيس هادي عملية إقرار الفيدرالية ضمن الصيغة السادسة بقوة. ورغم كونه أقر نظرياً دراسة مقترح الإقليمين ضمن لجنة الأقاليم التي شكّلت عقب مؤتمر الحوار من ممثلي عدد من القوى السياسية لحل الخلاف بين التصورين بعد أن أقر مبدأ الفيدرالية في إطار المؤتمر ذاته، إلا أن عمل هذه اللجنة الذي كان يُفترض بها القيام بدراسات فنية وسياسية، والاستعانة بخبراء يقدمون تصورات ومقاربات تُبرر ترجيح أحد الخيارين عن الآخر، لم يستغرق أكثر من أسبوع فقط ليتم إعلان الصيغة السادسة. حينها اعترض ممثل جماعة الحوثي في لجنة الأقاليم على ذلك ورفض التوقيع. وفي غياب أمين عام الحزب الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان، الذي قاد فكرة الفيدرالية ضمن إقليمين، وقع الأمين العام المساعد للحزب أبو بكر باذيب على قرار اللجنة مع إضافة تحفظ شكلي لامتناس انتقادات الحزب على توقيعه.

لم ينتج عن هذا الإعلان الفيدرالي قبول سياسي عام له. وبالإضافة لرفض الحوثيين الصريح له، وتحفظ الاشتراكي عليه، كان الرفض الأهم قادماً من تيارات الحراك الجنوبي المختلفة التي أعلنت معظمها رفض هذه الصيغة، باستثناء الفصيل الحراكي المُسيطر عليه من الرئيس هادي وتم انشاءه قبل مؤتمر الحوار الوطني فقط^{iv}. وهكذا فإن الحل الفيدرالي الذي يُفترض به إرضاء الجنوبيين بتلبية الحد الأدنى من مطالبهم، لم يحقق سوى بالمزيد من إغضبهم، مما يعزّز قوة الفصيل الأكثر تطرفاً بقيادة الرئيس الجنوبي الأسبق علي سالم البيض الذي يقود المطالبة بالانفصال بين الشمال والجنوب. وكانت فحوى الدعاية الذي باشرها هذا الفصيل إنه حتى الحدود الدنيا المتوقعة بإقليمين لم يتم تلبيةها، بل تم تقسيم الجنوب.

علاوة على التعقيدات السابقة المتصلة بالمسار السياسي لإقرار الفيدرالية، فإنها أيضاً تُثير المخاوف من نواحي عدة. ويُمكن هنا الانطلاق من مناقشة القرار الذي تم اعتماده، والذي

قسّم اليمن إلى ستة أقاليم متفاوتة المساحة والكثافة السكانية والموارد الاقتصادية. وهو أمر لا يبدو مفهوماً لكونه غير "عادل" أو "وطني". فبدائية، يُمكن الإشارة إلى ملامح الاختلافات في التقسيم الذي تم. فمثلاً، إقليم الجند يمتلك أعلى كثافة سكانية في اليمن بمعدل 370 فرد في الكيلومتر الواحد. بينما إقليم حضرموت فيه مستوى كثافة سكانية منخفض للغاية بمعدل 7 أفراد في الكيلومتر الواحد. وبينما يحتكر كل من إقليم حضرموت وإقليم سبأ أكثر من 70% من الموارد الاقتصادية، لا يتعدى نصيب الأقاليم الأربعة الباقية سوى أقل من 30% من هذه الموارد. علاوة عن أن الأقاليم الأربعة فيها أكثر من 80% من مجموعة السكان. هذه صورة أولية كاشفة عن غياب أي رؤية منطقية حكمت هذا التقسيم. وإلى جوار هذا المؤشر الأولي عن غياب العدالة، يبدو الملمح الثاني عن هذا التقسيم هو غياب أي رؤية تحافظ على الاندماج بين السكان بما يعزز الوحدة الوطنية. حيث استظهر هذا التقسيم الهويات الطائفية والمناطقية لليمنيين. فأقاليم الجند والحديدة وحضرموت وعدن وسبأ سنية الهوية على المستوى الطائفي، بينما تم عزل معظم الكتلة الزيدية من المواطنين في إقليم ازال. وهكذا يبدو هذا التقسيم مُشجعاً بشكل واضح وغير مسؤول على فرز السكان على أساس طائفي.

من جهة أخرى، هناك الاستجابة لهويتين جهوتين بإقليمين جنوبيين وأربعة شمالية، مع استبعاد جذري لوجود أي تداخل سكاني بين الاثنين، ضمن تكريس وتعزيز للانقسام القائم على الهوية الشمالية والجنوبية بين المواطنين.

وإلى جوار هذا التقسيم بدلالات الفرز الخطيرة فيه، ستحكم مبادئ غير مسؤولة علاقات اليمنيين ببعضهم عبر تضمينها في الدستور الاتحادي القادم لكونها قد أقرت من قبل مؤتمر الحوار^v. حيث يُخصص للجنوب^{vi} كجغرافيا 50% من كل شيء في الدولة خلال الدورة الأولى بعد الاستفتاء على هذا الدستور. وسيقرر للشمال نسبة مماثلة تماماً، بشكل يُهمل حقائق التفاوت السكاني، ويُركّز على أفضلية الهوية الجهوية وامتيازها لشاغل الموقع العام على أفضلية كفائته واستحقاقه. وإذا أقررنا ضرورة ذلك ضمن فكرة أن الموضوع مؤقت وضروري، فكيف سيتم تدبير انتخاب مجلس تشريعي بناءً على نسبة 50% للشمال والجنوب؟ هل سيصوت الناس على أساس جهوي، بمعنى أن الجنوبي سيختار فقط الخمسين بالمائة الخاصة به والشمال كذلك؟ وهل ستنشأ طرق الانتخاب وقواعده المنظمه في ظل التفاوت في العدد بين الطرفين المفصولين جذرياً وفق ما يوحي به نص المادة؟ ومن هو الجنوبي هنا والشمال كذلك، هل هم أعراق؟ فإذا كنا نفهم الجنوب كجهة جغرافية في التصنيف العام، فليس واضحاً كيف يمكن عكس ذلك على الواقع واعتماده لتحديد وفرز السكان، ومن ثم انعكاسه على طريقة ممارستهم حقوقهم بناءً على هويتهم الجغرافية.

واستكمالاً لذلك، هل لتحقيق المساواة في الخدمة المدنية وإلغاء التمييز تجاه الجنوبيين فإنه سيتم شغل الوظائف بناءً على اعتبارات الجهة الجغرافية التي ينتمي لها الفرد، لا الاستحقاق

القائم على معايير الكفاءة؟ بهذا يتم مناهضة التمييز بناءً على تمييز. أما في الجيش وأجهزة الامن، فهل سيتم احصاء الأفراد وفرزهم بناءً على هوياتهم الجديدة الشمالية والجنوبية، مع ما يثيره ذلك من انقسام وضغائن في مؤسسات يُفترض أن يكون طابعها وطني جامع؟

يمكن اعتبار أن هذا الاجراء التمييزي مؤقت لفترة انتخابية أولى بعد إقرار الدستور الاتحادي كما يقول هذا المبدأ، ولكن هذه الفترة المؤقتة تعني أربعة سنوات كاملة من الصراعات الحثيثة بين عموم اليمنيين بناءً على استحقاقات تنشئها هويات جديدة لهم يترتب بناءً عليها فوائد.

ولكن هذا التدبير التمييزي المؤقت لصالح الجنوب يعود لاحقاً ضمن ما يُسمى "حماية المصالح الحيوية للجنوب". هذه المصالح التي تحميها آليات خاصة قضائية وتشريعية وتنفيذية أقرها مؤتمر الحوار الوطني، تواجهه من؟ إنها في مواجهة الشمال والشماليين. أي أن الدستور القادم الذي يُراد منه إنشاء دولة وطنية اتحادية عادلة، سيؤسس لصراع مصالح بين السكان في الشمال والسكان في الجنوب. فما دامت هناك مصالح حيوية للجنوب، فيجب أن تُنشأ نظيرة لها في الشمال. وهكذا يتم تعريف علاقة اليمنيين ببعضهم ضمن صراع قائم على أساس مصالح متباينة بينهم يحكمها في أحد المستويات التعريف الجغرافي، لا الهوية الوطنية المشتركة التي تم تفكيكها ببساطة إلى شمال وجنوب. إن ما يطلق عليه مصالح حيوية هو شأن يُلحق ببلد بأكمله في مواجهة دول أخرى ضمن أدوار السياسية الإقليمية والدولية التي يمارسها هذا البلد. وهو بالتأكيد ليس تعريفاً إجرائياً يتم التعامل معه بخفة، لكون تداعياته قد تضع مجموعة من المواطنين في اليمن في مواجهة مواطنين آخرين في علاقة ضدية.

إضافة إلى ماسبق، مازالت أسئلة الكلفة الاقتصادية المتصلة بتنفيذ الخيار الفيدرالي غير موضحة. فإذا كان اليمن كبلد فقير للغاية لا تتعدى ميزانيته السنوية الـ 11 مليار دولار سنوياً، ويُعاني من مشكلات اقتصادية كبيرة نتيجة الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية، والاعتماد على مصدر وحيد ومنخفض المستوى هو صادرات النفط والغاز، وبالكاد يُلبي الاستحقاقات التي يتيحها دخله، فلا يوجد أي وضوح على المصادر التي سيعتمد عليها في تمويل عملية الانتقال من شكل الدولة البسيط إلى المركب. وهو يستلزم مصادر تمويل ضخمة ستنفق في استحقاقات إنشاء الأقاليم الستة، حيث لا يرد أي توضيح لهذا في الدستور، علاوة على تمويل الأقاليم في فترة التأسيس التي ستمتد لفترة طويلة من الزمن قبل أن تعتمد على نفسها. وهو أمر يبدو صعباً للغاية في ظل عجز البلد الحالي عن تحصيل المساعدات المقرره له من قبل المانحين، بسبب ضعف ثقتهم بالحكومة لأسباب تتعلق بالفساد وعدم القدرة على استيعاب المساعدات وتخصيصها.

إن في ماسبق مؤشرات واضحة على التعقيدات والمخاطر التي يتم إغفالها في هذا التسارع الفيدرالي اليمني. تجدر الإشارة أيضاً إلى دواعٍ أخرى للقلق، حيث أن العلاقات بين المكونات الأهلية تشهد تصدعات كثيرة على خلفية الصعود المتسارع لتعريفات ما قبل وطنية. حيث يتم فرز السكان من خلالها ضمن هويات جهوية ومناطقية خصوصاً ما بعد 2011، حيث أدى ارتداء الدولة وضعف النموذج الوطني الذي تقدمه إلى تعزيز هذه التعريفات البدائية. وهي التعريفات/ الهويات التي بدأت تستحث عدداً من الصراعات المسلحة في الشمال والجنوب^{vii}، واصبحت تأخذ دوراً في السياسة والفعل العام بشكل غير مسبق. وهكذا فإنه من المقلق للغاية أن يشجع هذا التقسيم الفيدرالي إنقساماً أعمق على مستوى الهوية الوطنية. وأن يخلق خطوط تماس متطابقة مع حدود الاقاليم التي تستبطن هويات متميزة، يتم فرز المواطنين في حدودها ضمن مواجهات التعريفات الجديدة والتي سيجدون أنفسهم في إطارها راغبين أو مكرهين.

إن حوادث العنف والكراهية التي بدأت تنتشر، والمُتصلة بصناعة الهويات الصغيرة الرائجة مؤخراً، من قبيل اعمال العنف الموجهة ضد المواطنين الشماليين في المحافظات الجنوبية أو تلك الصراعات المسلحة ذات التعريف الطائفي ما بين سنة وزيود في الشمال، تتغذى على أخطاء السياسة والقرارات المصيرية غير المحسوبة. وهكذا فإن قرارات التقسيم الفيدرالي ستعمل فقط على تغذية الانقسام والعنف الموجود، وستدفع بالنزاعات ذات التعريف الطائفي والمناطقية إلى الواجهة خصوصاً مع استجابة هذا التقسيم لهويات طائفية ومناطقية تُميز بين المواطنين في كل اقليم بناءً على هذه الهويات المُستحدثة. والامر في مجمله يستجيب لنزاعات قديمة بين المواطنين قائمة على هذه التعاريف الطائفية والمناطقية علاوة على كونه سيشجع صراعات جديدة متعلقة بعدم العدالة في التقسيم وافتقار بعض الاقاليم للموارد واكتظاظها بالسكان... الخ. وهو الامر الذي سيؤدي بالإجمال إلى تعزيز اشكال العنف الحالية وعلى حضور الكراهية ولغتها في المجتمع.

إن المزاج المرحّب بالفيدرالية في اليمن حالياً، يُلقى بظلاله على عملية مُقاربتها، ويخلق مصداقاً في تناولها كي لاينفرز اي قائل أو جماعة برأي نقدي لها في مواجهة مع صناعة الإجماع الذي تحتل المشهد السياسي اليمني، وبالتالي في إصطدام مع إرادة الرئيس النافذة والمُحرّكة لهذا الإجماع، والمؤيد بإدوات الاكراه الدولية ممثله بمجلس الامن والفصل السابع. وهكذا يتحول خيار سياسي – قد تكون نتائجه كارثية- إلى فكرة خلاصية مقدسة غير قابلة للنقد أو الاعتراض.

وفي إطار ذلك يجب على الرئيس هادي والأحزاب السياسية التي تتشارك الحكم في الفترة الانتقالية العمل على التالي:

- التوقف عن المضي في مسار تطبيق الفيدرالية القائم حالياً، والنظر في الأسئلة السياسية والفنية والاجتماعية المتصلة بفرص تنفيذها، ومدى تأثيرها على العلاقات بين المكونات الأهلية اليمنية، ومدى ملائمتها للوضع المحلي.
- العمل على تنفيذ النقاط العشرين، وهي مجموعة إجراءات لبناء للثقة كان يُفترض أن تتم قبل بدء أعمال الحوار الوطني بناءً على اتفاق كافة القوى السياسية عليها. وهي تشكل جزء كبير من المعالجات المفترض انجازها للمشكلات في الجنوب والشمال. حيث تتضمن مواضيع من قبيل إعادة الحقوق المنهوبة للجنوبيين، ومعالجات للإجراءات التمييزية تجاههم وإطلاق المعتقلين السياسيين، علاوة على التعامل مع قضايا الانتهاكات المتصلة بحروب صعدة في الشمال. وهي التي سيكفل تنفيذها تهدئة المناخ السياسي في جنوب اليمن خصوصاً، علاوة على تخفيف التوتر الطائفي المتصاعد حالياً.
- العمل على إعادة الاعتبار لحضور الدولة على المستوى الوطني، وتعزيز سلطتها المباشرة على المناطق الخارجة عن سيطرتها عبر خطة أمنية وتنموية متزامنة قصيرة ومتوسطة الأمد تشمل إعادة تشغيل مؤسسات الدولة في مختلف المناطق وتحريرها بشكل متدرج من سيطرة الجماعات المهيمنة فيها.
- تجريد الجماعات المسلحة من السلاح ضمن تحرك واستراتيجية وطنية واضحة بشكل يستهدف جميع هذه الجماعات دون تمييز بما يكفل احتكار الدولة لادوات الإكراه والقوة.
- تنفيذ معالجات جادة لمشكلات الترتدي في الخدمات العامة والفساد، ووقف سياسة المحاصصة في الوظيفة العامة، بما يكفل إعادة الثقة في الدولة من قبل المواطنين.

^أ مؤتمر الحوار الوطني الشامل هو احد الاليات السياسية الاساسية التي اقرتها الالية التنفيذية للمبادرة الخليجية التي نظمت انتقال السلطة السياسية بعد الانتفاضة الشعبية التي شهدتها اليمن ضد نظام علي عبدالله صالح، ويفترض بهذا المؤتمر ان يضم كافة اطراف العملية السياسية اليمنية، بما فيها تلك التي كانت مستبعدة سابقاً مثل الحراك الجنوبي وحركة انصار الله "الحوثيين" الزيدية، علاوة على الشباب والنساء، بغية الوصول إلى حلول للمشكلات الوطنية المعقدة بما فيها شكل الدولة وصيغة الحكم والدستور.

^ب حركة انصار الله "الحوثيين" حركة إحيائية زيدية شيعية أسسها في صعدة مطلع الالفية حسين بدر الدين الحوثي، وهو سياسي ونجل احد ابرز المراجع الزيدية في اليمن العلامة بدر الدين الحوثي. خاضت هذه الحركة ستة جولات عسكرية مع الجيش اليمني بدءاً من عام 2003 وحتى العام 2009، وقتل في الجولة الاولى حسين الحوثي، ليتولى شقيقه الاصغر عبدالملك الحوثي الحركة حتى الان. تسيطر الحركة على محافظة صعدة شمال اليمن منذ عام 2011، وقد مدت نفوذها إلى عدد من المحافظات الاخرى مثل عمران وحجه والجوف حيث خاضت في سبيل إرساء نفوذها صراعات مسلحو مع مراكز قوى قبلية نافذة، وتجمعات للسلفيين، وميليشيا محسوبة على الاخوان المسلمين.

ⁱⁱⁱ يقود الرئيس الجنوبي السابق علي ناصر محمد، واول رئيس وزراء لدولة الوحدة حيدر ابوبكر العطاس ما يُطلق عليه مؤتمر القاهرة، وهو الفصل المعتدل في الحراك الجنوبي السلمي الذي يُطالب بفيدرالية من اقليمين ضمن حدود الدولتين السابقتين. وهناك علاوة عليه فصليين آخرين هما الاكثر تطرفاً يقودهما الرئيس الجنوبي علي سالم البيض والسياسي الجنوبي حسن باعون، وهما يناديان بالانفصال بين الشمال والجنوب.

^{iv} اسس القيادي الجنوبي محمد علي احمد مؤتمر شعب الجنوب قبيل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني الشامل بدفع ورعاية ضمنية من الرئيس عيديره منصور هادي، وكان اول حضور له هو في مؤتمر الحوار الذي رفضت فصائل الحراك الاساسية المشاركة فيه. وقام بتمثيل الحراك في المؤتمر إلى جوار فصائل اصغر ابرزها كتل الجنوبيين المستقلين الذي يقوده السياسي ووزير الخارجية السابق عبدالله الاصنج. ومالبت فصائل مؤتمر شعب الجنوب ان شهد انشقاقات متعددة في ظل مشاركته بالمؤتمر على خلفية الموقف من الفيدرالية بين اقليمين وستة.

^v مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية. اتفاق حول حل عادل للقضية الجنوبية، العنوان الفرعي "معالجة مظالم الماضي"، 23-12-2013، موقع المصدر اونلاين، <http://almasdaronline.com/article/53040>

^{vi} المبدأ التاسع من اتفاق حول حل عادل للقضية الجنوبية، مخرجات اللجنة المصغرة لفريق القضية الجنوبية: "خلال الدورة الانتخابية الأولى بعد تبني الدستور الاتحادي يمثل الجنوب بنسبة خمسين في المائة في كافة الهياكل القيادية في الهيئات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بما فيها الجيش والأمن، التي يتم التعيين فيها بموجب قرارات يصدرها رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء، ويمثل الجنوب كذلك بنسبة خمسين في المائة في مجلس النواب، ويجب معالجة عدم المساواة في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن على المستوى المركزي عبر قوانين ومؤسسات، وبما يضمن إلغاء التمييز وتكافؤ الفرص لجميع اليمنيين، ومن أجل معالجة تفاوت التمثيل في التوظيف يكون للجنوبيين أولوية في شغل الوظائف الشاغرة والتأهيل والتدريب في الخدمة المدنية والقوات المسلحة والأمن، ويجب أن تحترم التعيينات متطلبات الخدمة المدنية المتعلقة بالمهارات والمؤهلات، ولا يحق صرف أي موظف بشكل تعسفي.

لما بعد الدورة الانتخابية الأولى، ينص الدستور الاتحادي على آليات تنفيذية وقضائية وبرلمانية من أجل حماية المصالح الحيوية للجنوب، قد تتضمن هذه الآليات حقوق نقض أو تصويت خاصة حول قضايا تتعلق بالمصالح الحيوية للجنوب، وتمثيلاً خاصاً يقوم على معادلة المساحة والسكان، وعدم إمكان إجراء تعديل في الدستور يخص الجنوب أو يغير شكل الدولة إلا عبر ضمان موافقة أغلبية ممثلي الجنوب في مجلس النواب، إضافة إلى ترتيبات لتحقيق التشاركية في السلطة تحدد في الدستور الاتحادي." ، موقع المصدر اونلاين،

<http://almasdaronline.com/article/53040>

^{vii} نشبت معارك ذات طبيعة طائفية بين الحوثيين الشيعة وجماعات متفرقة من السلفيين والمبليشيات المحسوبة على الاخوان المسلمين في عام 2013 و2014، وتصاعدت حوادث العنف الذي استهدف فيها السكان الشماليين على خلفيات هوياتهم في مناطق جنوبية مختلفة، وتشكل مطالب حلف القبائل الحضرية باغلاق الوظيفة والتعيين في الجيش والامن في حضرموت على ابناء المحافظة ايضاً نموذجاً اخرأ لما تؤدي إليه هذه الهويات الصاعدة.

الأوراق الصادرة عن مبادرة الإصلاح العربي تعبر عن رأي كاتبها ولا تمثل بالضرورة موقف أو رأي المبادرة.

حقوق النشر محفوظة لمبادرة الإصلاح العربي.

كل إعادة نشر للورقة أو استخدام جزء منها يتطلب الحصول على موافقة المبادرة.

© مبادرة الإصلاح العربي تموز/يوليو 2014

contact@arab-reform.net